

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

ملخص الأبحاث السالفة

إنَّ السَّيِّدِينَ الْحَكِيمَ وَالْخَوَيْيِّ قَدْ بَرَهَنَا لِصَالِحِ الْمَشْهُورِ - بَعْدِ وِجْوبِ الْأَكْثَرِ - بِقَاعِدَةِ الْحِيلَوَلَةِ حِيثُ إِنَّ الْحَصَّةَ الْزَّائِدَةَ - لِلْقَضَاءِ - عَلَى الْمُتَيَّقِنِ قَدْ شُكِّرَ فِيهَا عَقِيبَ الْوَقْتِ الْأَدَائِيِّ وَلَهُذَا قَدْ انْطَبَقَتْ عَلَيْهَا قَاعِدَةُ الْحِيلَوَلَةِ تَامًاً.

بِينَمَا صَاحِبَا الْحَدَائِقِ وَالْجَوَاهِرِ - وَنَحْنُ أَيْضًاً - قَدْ اعْتَدَا بِأَنَّ الشُّكَّرَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْعَاشرَةِ - مِنَ التَّحْرِيرِ - مِنْ نَمْطِ الْعِلْمِ الإِجمَالِيِّ الَّذِي لَا يَنْحَلُّ إِلَّا لِإِطْلَاقِ إِذْ قَدْ أَحْرَزَنَا وِجْوبَ الْفَضَّالِ - بِرَبْكَةِ اقْضَانِ مَا فَاتَ - ثُمَّ قَدْ شُكِّرَنَا فِي كَمْيَةِ الْقَضَاءِ فِي الْتَّالِي سَيَّوْجَبَ عَلَيْنَا تَفْرِيغَ الذَّمَّةِ عَنِ الْمُتَيَّقِنِ - الْقَضَاءِ - فَلَا أَرْضِيَّةُ لِقَاعِدَةِ الْحِيلَوَلَةِ إِنَّهَا تُجْدِي فِي الشَّكُوكِ الْبَدُوَيَّةِ حِيثُ قَدْ صَرَّحَ الْحَدِيثُ قَائِلًا: «وَإِنْ شَكَّتْ بَعْدَمَا خَرَجَ وَقْتُ الْفَوْتِ» فَهُوَ يَنْكُعُسُ عَلَى مَنْ شُكَّرَ فِي أَصْلِ التَّكْلِيفِ عَقِيبَ الْوَقْتِ، بِينَمَا شُكَّرَنَا هُنَّا مِنَ الشُّكَّرِ فِي كَيْفِيَّةِ الْخَلَاصِ عَنِ الْعِلْمِ الإِجمَالِيِّ الْمُحَرَّزِ فِي الْفَوْتِ، وَلَهُذَا سَيَّتَحَقُّمُ الْأَحْتِيَاطُ وَلَا يَتَحَقَّقُ الْانْتِهَالُ بِنَّا لِتَوْفِيرِ الْعِلْمِ الْمُحَرَّزِ بِالْقَضَاءِ.

وَلَا أَقْلَى مِنَ الشُّكَّرَ فِي جَرِيَانِ قَاعِدَةِ الْحِيلَوَلَةِ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَوَارِدِ.

اعتراضية تجاه تفكيك المحقق الخوئي

وَعَقِيبَ مَا رَفَضَنَا جَرِيَانَ قَاعِدَةِ الْحِيلَوَلَةِ فِي مَسْأَلَتِنَا الْعَاشرَةِ، نَوَّدَ حَالِيًّا النَّقَاشَ فِي مَقَالَةِ الْمُحَقَّقِ الْخَوَيْيِّ حِيثُ قَدْ أَنَاطَ قَاعِدَةُ الْحِيلَوَلَةِ عَلَى «ظَهُورِ حَالِ الْمُسْلِمِ» فَإِنَّهُ قَدْ دَمَجَ مَنَاطِ قَاعِدَةِ الْحِيلَوَلَةِ بِمَنَاطِ قَاعِدَةِ الْفَرَاغِ إِذْ إِجْرَاءِ قَاعِدَةِ الْفَرَاغِ أَيْضًا يَرْتَهِنُ عَلَى ظَهُورِ حَالِ الْمُسْلِمِ بَعْدِ إِنْهَا الْعَمَلِ تَامًاً بِأَنَّهُ قَدْ أَتَمَهُ صَحِيحًا فَلَا يَعْبُأُ بِإِطْلَاقِهِ، إِذْنَ فَجْزِرِ الْفَاعِدَيْنِ هُوَ «عَدْمُ الْاعْتَنَاءِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَى ظَهُورِ حَالِ الْمُسْلِمِ».

ثُمَّ فَكَّرَ الْمُحَقَّقُ الْخَوَيْيِّ - فِي إِجْرَاءِ الْحِيلَوَلَةِ - بَيْنَ:

1. احتمال الغفلة و النسيان و العصيان و أضرابها و بين النائم، زاعماً بِأَنَّ ظَاهِرَ حَالِ الْمُسْلِمِ أَلَا يَسْسِي و لَا يَغْفِلُ و لَا يَعْصِي بِلَّ يَهْتَمُ بِتَمْيِيمِ الْعِبَادَاتِ و لَهُذَا سَتَجَرِي الْحِيلَوَلَةُ حِينَئِذٍ.

2. و النائم بنوم ممتد حِيثُ إِنَّ ظَهُورَ حَالِهِ هُوَ عَدْمُ الْاِهْتِمَامِ بِإِتَّيَانِ الصَّلَاةِ مَرَّاتِ عَدِيدَةٍ وَلَهُذَا سَيَّتَحَقُّقُ مَجْرِيِ الْبَرَائَةِ عَنِ الزَّائِدِ عَوْضًا عَنِ الْقَاعِدَةِ.

وَنُزَعِّزُ هَذَا التَّفْرِيقَ:

أَوْلًا: بِأَنَّا لَمْ نَعْثُرْ عَلَى دَلِيلٍ يُقْيِدَ قَاعِدَةَ الْحِيلَوَلَةِ بِوُجُودِ ظَاهِرِ الْحَالِ، بِلَ ظَاهِرُ الرَّوَايَتَيْنِ أَنَّ الشَّارِعَ قَدْ اسْتَوْجَبَ الْعَمَلَ لِلشَّاكِرِ

ضمن الوقت وقد خف حكمه - القضائي - تجاه الشاك عقب الوقت، وبالتالي لم يعلق الشارع أساساً القاعدة بظاهر الحال المسلم إطلاقاً.

أجل لو سار المحقق الخوئي مسار الشيخ الأعظم الذي قد أدرج قاعدة الحيلولة ضمن مصادر قاعدة التجاوز، لأمكنه إناطة الحيلولة على ظاهر الحال لأنّ مناطهما موحد حيث إنّ الشارع في قاعدة التجاوز قد عللّه قائلاً: «لأنك حين العمل كنت أذكر منه وبالتالي سينتظم المناط مع الحيلولة أيضاً: «حين الوقت كنت أذكر». [1]

إلا أنّ الحق يرافق المحقق البروجري المعتمد بأنّ قواعد «التجاوز و الفراغ و الحيلولة» مُتمايزة عن الأخرى وبالتالي ستتفاوت ملاكاتها تماماً، و حيث إنّ قاعدة التجاوز قد تمتعت بعلتها المحددة بخلاف القاعدة الحيلولة العديمة للعلة وبالتالي سينهار تعليق القاعدة على ظهور حال المسلم وفقاً لتصريح السيد الحكيم قائلاً: «و لا ظهور حال المسلم، فإنه لا دليل على حجيته في المقام». [2]

. و ثانياً: سننقض على - إنطة المحقق الخوئي أيضاً - هل سيلزم: في من صلى أكثر صلواته عقب الوقت لكثرة اشغالاته، بأنّ القاعدة لا تجري لأنّ ظاهر حاله هو عدم الاعتناء بالصلوة داخل الوقت؛ ولهذا لو تمكّن أحياناً أن يُصلِّي داخل الوقت ثم شكّ بعد الوقت: هل صلى أم لا، فلا يحق له إجراء الحيلولة - حسب مبني المحقق الخوئي - إذ ظاهر حاله الغالي هي الصلاة خارج الوقت لا داخل الوقت فعليه أن يمثل المشكوك خارج الوقت لظهور حاله.

أمارية قاعدة الحيلولة تجاه أصلية البرائة

لقد بات نيراً أنّ قاعدة الحيلولة تعدّ أماراً - وفقاً للمحقق الخوئي و غيره - نظير أمارية قاعدي التجاوز و الفراغ بخلاف أصلية الطهارة و الحلية، فإنّ معايير المشهور في تفكيك الأمارة عن الأصل العملي هي سبعة، منها:

1. أنّ الأمارة تتحقق في ظرف الشك بحيث لم يُتخذ الشك في صلب موضوعها بينما الشارع قد اتخذ الشك كموضوع للأصل العملي نظير أصلية الحلية و الطهارة و البرائة و... و لذا نجد أن قاعدة الحيلولة قد جرت في ظرف الشك بحيث لم يُتخذ الشك في جوهرة موضوعها.

2. و أنّ الأمارة تعدّ كاشفة عن الواقع بخلاف الأصل الذي لا يكشف شيئاً إطلاقاً.

3.

ولكننا قد ناقشنا آحاد هذه الفوارق مسبقاً ثم استعرضنا النّظر النهائي.

تشريح جودة مقالة صاحب الجوادر

إنّ المشهور قد خصصوا استصحاب التكليف اليقيني بوجوب القضاء، ببركة أمارية قاعدة الحيلولة نظراً للسانها النافي للاعتناء بالحالة السابقة و لهذا قد أفتى المشهور بأنه لا يتوجب عليه القضاء في الأكثر المشكوك، بينما صاحبا الجوادر و الحدائقي - و نحن برفقتهم أيضاً - قد اتجأها مُتجه الاحتياط بحدّ يحصل به الظنّ الغالب المتأخر للعلم العرفي في جانب الأكثر المشكوك، و إنّا سنبرهن مقالتهم بالتحرير التالي:

1. إنّ المشهور - الذي قد أجرى البرائة في الأكثر - قد أذعن بتحقق الانحلال في العلم الإجمالي بحيث قد انحلّ العلم إلى تكاليف متعددة و متباعدة فأصبح الشك هكذا: هل أصل التكليف هي الموارد المتيقنة أم موارده متعددة؟ و لهذا قد طبقوا البرائة على

التكاليف المتعددة، بينما نعتقد وفقاً لصاحب الجوادر أنَّ أساس التكليف موحَّدٌ و يقينيَّ: «اقض ما فات» ثمْ شككنا في عدد الفوائد أهي واحدة أم عشرة - مثلاً. فلو امتنأنا الأقلَّ لما استيقنَّا بتأدية التكليف اليقيني، ولهذا لا أرضية لتحقق الانحلال إطلاقاً إذ لا تتكاثر التكاليف المتباعدة بواسطة الانحلال كي تتفعل البرائة بل التكليف موحد.

2. إنَّ صاحب الجوادر و غيره ربما قد اتكلَّا إلى روایاتِ قد دلتُ على الاحتياط - وجوب إيتان الأكثر. فرغَ أنَّ بعضها تحدث حول خصوص النوافل إلا أنَّ بضمًا منها قد أطلقَت - النوافل و الفرائض. فالرواية المطلقة هي:

«خبر إسماعيل[3] عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن الصلاة تجتمع على قال: تحر و اقضها»[4]

[1] و يبدو أنَّ المحقق الخوئي قد وحد مناط الفراغ و الحيلولة معاً وفقاً للشيخ الأعظم و لهذا قد بنى الحيلولة على ظهور الحال، و إليك نصه: «فكم لا يعترضني باحتمال ترك الجزء أو الشرط بعد الفراغ من العمل كذلك لا يعترضني باحتمال ترك الواجب بعد خروج الوقت، لوحدة المناط، و هو منافية لاحتمال المذكور لطبع المكلف الذي هو بصدد الامتنال». فلا يرد الإشكال عليه من هذا البُعد.

[2] حکیم محسن. مستمسک العروة الوثقی. Vol. 7. ص83 قم - ایران: دار التفسیر.

[3] الوسائل - الباب - ۱۹ - من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها - الحديث ۲.

[4] حيث قد تحدث عنها الجوادر قائلاً: «إذ هو - مع احتماله النافلة أيضاً (فهي مطلقة) بل ظهوره بقرينة السائل، خصوصاً بعد تعبيره في السؤال بما يظهر منه وقوع ذلك منه غير مرة، و خبر مرازم المشتمل على سؤال إسماعيل بن جابر الصادق (عليه السلام) عن النوافل الذي قدمناه.»